

# تأثير البنية التنظيمية على فعالية البنية الاقتصادية مقاربة نظرية على ضوء النظرية الحديثة للتنظيمات

قاسمي شاكـر

-أستاذ محاضر قسم أ-

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف- الجزائر-

Chaker2204@hotmail.com

00213667122354

## الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأهمية القصوى التي يكتسبها تأثير بنية تنظيمية معينة "قوانين، قواعد، مراسيم، عادات...." على فعالية البنية الاقتصادية، حيث أن المتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي لا يجد توافقا كليا ولا جزئيا فيما يتعلق بالأطروحات الرامية إلى بعث اقتصاد قوي، متطور ومدر للثروة وجالب للازدهار الاجتماعي والعلمي وحتى السياسي، إلا أن تيارا اقتصاديا حديثا تميز وانفرد من خلال جملة من الأطروحات التي رمت إلى مقارنة إشكالية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على القوانين والقواعد المنظمة للحياة الاقتصادية، بدل التركيز على الجزئيات الخاصة بكل قطاع والتي قالت بها المدارس الاقتصادية السابقة على اختلاف أنواعها.

إن الهدف إذن من وضع هذا البحث يكمن أساسا في تبيان أهمية المنظومة التنظيمية "القانونية" في الرفع من فعالية بنية اقتصادية معينة، كما نهدف أيضا إلى مقارنة عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال عرضها كعملية تغيير تنظيمي لجملة القواعد المنظمة للحياة الاقتصادية، حيث ستلقى عملية التغيير مقاومة شرسة بالنظر لما سينجر عنها من تغير في المواقع ومساس بالمصالح.

**الكلمات المفتاحية:** تنظيمات، قوانين، فعالية، اقتصادية، قواعد، إصلاح.

## -Summary:

This paper aims to highlighting the extreme importance of the impact of the institution structure on the economic structure. Through the economic thought economists were not totally agree on how we can constitute a strong economy, but the neo-institutional economy gives a new concept using rules, property rights and institutions to increase development and economic growth.

The main objective of this article is demonstrating the importance of the institution rules in the economic efficiency, and how we can approach the economic reform as an institutional process, when there will be certainly a huge resistance due to the changing of the current rules.

**- Keywords:** Institutions, Law, Efficiency, Economic, Rules, Reform.

**Classification JEL :** B52 .

### - المقدمة العامة:

لقد تساءل السياسيون لفترات طويلة من الزمن حول أنجع السبل وأقصر الطرق نحو إرساء وتطوير اقتصاد قوي قادر على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وضمان مستقبل مزدهر وواعد للأجيال القادمة، ولقد اختلف الاقتصاديون منذ أزمنة بعيدة حول كيفية بلوغ هذا الهدف الأسنى، فنجد المدرسة التجارية قد ركزت على تطوير التجارة الخارجية وتحرير المعاملات، مروراً بالفيزيوقراط الذين ركزوا على فلاحية الأرض وتنمية قطاع الزراعة مثنين لأول مرة جانب القوانين الطبيعية التي تسير الكون، وصولاً إلى المدرسة الكلاسيكية حيث تم التركيز على تحرير المبادلات وتقليص دور الدولة، ثم من بعدهم النيوكلاسيك من خلال التركيز على المنافسة التامة والكاملة وما تتطلبه من شروط لإرسائها، وصولاً إلى التحليل الكينزي وما جاء به من ثورة في مجال الاقتصاد الكلي، انتهاءً بنظريات كثيرة حول المفاهيم والظواهر الاقتصادية، وإذ نثمن كل تلك الأطروحات السابقة والتي قد تكون ملائمة في مثل تلك الظروف وفي تلك البيئة البدائية من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات، لم نلمس ما يمكن الاعتماد عليه فعلاً وبشكل شامل وعميق لتطوير اقتصاد ما بمختلف جوانبه، زراعياً، صناعياً وخدماتياً، فكيف السبيل إلى تطوير تجارة خارجية بشكل يوفر نمواً متواصلاً للصادرات، وكيف يمكن تنمية وجلب الاستثمارات الأجنبية في جميع المجالات وكيف يمكن بعث قطاع زراعي فعال، منتج ومساهم في تحقيق الأمن الغذائي كما أراده الفيزيوقراط.....

إن بعث تنمية شاملة مستدامة وتنافسية يتطلب مقاربة أكثر عمقا وأوسع أفقا مما قدم من طرف المدارس سالفة الذكر، ولعل أفضل مساهم على الإطلاق في هذا المجال هي مساهمة النظرية الحديثة للتنظيمات وما قدمته من أطروحات ثورية مكنت من تقديم مقاربة متميزة فيما يتعلق ببعث وتنمية اقتصاد ما بشكل مستدام، فلا يتعلق الأمر بالاهتمام بقطاع دون آخر أو بدعم مجالات دون أخرى أو بالتركيز على تطوير قدرات معينة بشكل انتقائي، بقدر ما يتعلق الأمر بتوفير مناخ تشريعي ملائم، شفاف، ومحفز على الاستثمار وبعث المشاريع، أين تضمن حقوق الملكية وتفعيل العقود وتقلل تكاليف المعاملات، وهو ما عكفت على تقديمه وتطويره هذه النظرية الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية.

### - إشكالية البحث:

وانطلاقاً مما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير بنية تنظيمية ما على فعالية البنية الاقتصادية ؟

وتدعيماً لإشكالية بحثنا، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما هو الدور الذي تلعبه القوانين والقواعد التنظيمية في الرفع من الفعالية الاقتصادية ؟

ب- ما الدور الذي تلعبه البنية التنظيمية في التقليل من تكاليف المعاملات الاقتصادية وبالتالي في تسهيل تلك المعاملات ومضاعفتها؟

ج- ما هو دور البنية التنظيمية في تكريس نظام تعادي فعال وتفعيله كآلية لضمان حقوق الملكية؟

د- ما هو سر نجاح إصلاحات اقتصادية في بلدان معينة دون غيرها وما علاقة ذلك النجاح بطبيعة البنية التنظيمية المعتمدة؟

- فرضيات البحث:

و للإجابة عن هذه الإشكالية وكذا جملة الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها وضعنا الفرضيات التالية:

أ- ترتبط فعالية بنية اقتصادية ما بفعالية البنية التنظيمية المؤطرة لجملة المعاملات.

ب- ترتبط فعالية بنية تنظيمية ما بثلاثة أشياء أساسية:

- ضمان حقوق الملكية وتيسير تبادلها.

- تقليل تكاليف المعاملات.

- ضمان إطار تعاقدى فعال يسهل عمليات التعاقد على اختلاف أنواعها، يضمن إنفاذها ويكرس حقوق الأطراف المتعاقدة في حالات النزاع.

ج- يرتبط نجاح إصلاحات اقتصادية معينة بطبيعة عملية التغيير التنظيمي وما تواجهه تلك العملية من مقاومة ؟

- أهمية الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع بالغ الأهمية إذ يقدم مقاربة نظرية حول الأطروحات التي تربط فعالية البنية الاقتصادية بفعالية البنية التنظيمية، وما يزيد من أهمية هذا الموضوع هو البعد العميق والأفق الواسع الذي طورت فيه أطروحات النظرية الحديثة للتنظيمات، حيث سنقوم بتسويق فكرة أساسية مفادها أن النهوض باقتصاد ما لا يقوم على تطور جوانب تكنولوجيا وهيكلية وإدارية بقدر ما يتعلق بتطوير بنية تنظيمية تمكن من بعث ما يلزم من إصلاحات تقود إلى مستويات متقدمة من الأداء الإداري، التكنولوجي والهيكلية.

- الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ثلاثة نقاط أساسية هي:

- تبين دور البنية التنظيمية في الرفع من فعالية الأداء الاقتصادي.

- بسط أدوات النظرية الحديثة للتنظيمات في مجال التحليل الاقتصادي.
- إعطاء بعد تنظيمي لعمليات الإصلاح الاقتصادي، والتركيز على ضرورة التقليل من ظاهرة مقاومة الإصلاح.
- المنهج المتبع:

فيما يتعلق بالمنهج المتبع أثناء البحث فقد اعتمدنا على ما يلاءم كل جزء من أجزاء هذا الأخير، حيث تم استخدام المنهج التحليلي في معالجة المادة العلمية لتبيان أبعاد وأطروحات النظرية الحديثة للتنظيمات وإسقاطها على الحياة الاقتصادية، كما كان للمنهج الاستدلالي حظ وافر في معالجة المادة العلمية، حيث أن اقترانه بالمنهج التحليلي مكننا من مقارنة وتحليل عملية الإصلاح الاقتصادي كعملية تغيير تنظيمي مليء بالمقاومة والصراعات.

#### 1- النظرية الحديثة للتنظيمات كإطار جديد لتحليل الأنشطة الاقتصادية.

شكلت النظرية الحديثة للتنظيمات منذ السبعينيات (1970) حقلا خصبا وديناميكيا في مجال العلوم الاقتصادية، أين أثبتت فعالية ودقة نظرياتها وصدوق علمها خاصة بعد حصول كل من الاقتصاديين North و Coase على جائزة نوبل للاقتصاد في سنتي (1991 و 1993) على التوالي، وهما أكبر المنظرين داخل هذا التيار الذي ما فتئ يتطور ويبرهن على براغماتية أطروحاته.

تكون هذا التيار عقب مقالين شهيرين للاقتصادي Coase الأول سنة (1937) تحت عنوان "The Nature of the Firm" والثاني سنة (1960) تحت عنوان "The Problem of Social Cost".

وفيما يلي سنحاول تقديم فكرة عامة ومتكاملة عن النظرية الحديثة للتنظيمات والأدوات النظرية المطورة من خلالها، والتي من خلالها سنحاول تبيان أهمية الجوانب القانونية والقواعد التنظيمية في تأطير الحياة الاقتصادية وفي الرفع من مستوى فعالية الاقتصاديات.

#### 1-1- موضوع النظرية الحديثة للتنظيمات:

في إطار الحديث عن نشأة وتطور النظرية الحديثة للتنظيمات قام الاقتصاديان Medema<sup>1</sup> و Mecuro بتبيان مكانة التنظيمات "Institutions" في إعادة قراءة الحياة الاقتصادية، حيث جاءت النظرية الحديثة للتنظيمات كامتداد للتيار النيوكلاسيكي

<sup>1</sup> Mecuro.N & Medema.S.G.(1997). « Economics and the law », Princeton University Press, PP :130-156.

للاقتصاد الجزئي التقليدي، ويعتقد الاقتصادي Eggertson<sup>2</sup> أن برنامج النظرية الحديثة للتنظيمات جاء كإجابة عن ثلاثة أسئلة أساسية.

س1: ما هو تأثير البنى المختلفة لجملة القواعد والتنظيمات على البنى الاقتصادية، توزيع الموارد والتوازن الاقتصادي ؟

س2: ما هو المنطق الاقتصادي الذي يبرر فعالية بنية اقتصادية معينة دون غيرها ؟

س3: كيف تنشأ القواعد المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية وكيف تتطور هذه القواعد؟

محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات الثلاثة قامت النظرية الحديثة للتنظيمات بالتركيز على النقاط التالية كأساسيات في عملية التحليل<sup>3</sup>:

\* يسعى الأشخاص طبيعياً كانوا أو معنويون إلى تحقيق أهدافهم وتعظيم منفعتهم تحت جملة من القيود المفترضة، والتي تختلف ويفوق عددها تلك المذكورة في النموذج النيوكلاسيكي التقليدي، ويمكن حصر تلك الفرضيات في، " انعدام المعلومة، دخول وخروج صعب من السوق، منافسة غير تامة، عدم تمام العقود، وجود تكاليف للمعاملات، التعقيم المعلوماتي، حقوق الملكية غير محددة".....إلخ.

\* فيما يتعلق بعقلانية المستهلك، تقول بعض تيارات النظرية الحديثة بتمامها كنظرية المؤسسة ونظرية حقوق الملكية، وتيار آخر من النظرية الحديثة يبقى على فرضية النموذج النيوكلاسيكي القائل بمحدودية العقلانية وهو تيار تكاليف المعاملات.

\* إن الهدف الأساسي من وضع بنى تنظيمية يتمثل في شيئين أساسيين:

- أولاً: البحث عن البنية المثلى التي تعظم الثروات من خلال إعطاء حرية تعامل أكبر وحماية أكثر للمتعاملين.

- ثانياً: البحث عن البنى التنظيمية التي من شأنها تحقيق الفعالية الاقتصادية.

مما سبق يتضح أن النظرية الحديثة للتنظيمات تعتمد في جزء كبير من نموذجها على فرضيات النموذج التقليدي للاقتصاد الجزئي والمتمثلة في الاختيارات العقلانية والتوازن الاقتصادي مع إضافة متغيرات جديدة كأدوات للتحليل هي: تكاليف المعاملات، نظرية العقود

<sup>2</sup> Eggertson.T.(1990). « Economic behavior and institutions », Cambridge University Press, PP :4-5.

<sup>3</sup> Mecuro.N & Medema.S.G.(1997). Op.cit, P:130.

وحقوق الملكية، والتي يفترض أن تعطي قراءة واقعية، مغايرة وعميقة لمختلف الوظائف والنشاطات الاقتصادية، وفيما يلي تبيان لأهم المبادئ الأساسية للنظرية الحديثة للتنظيمات.

## 1-2- أسس النظرية الحديثة للتنظيمات:

تعتمد النظرية الحديثة للتنظيمات في تفسيرها للظواهر الاقتصادية على ثلاث مبادئ أساسية هي، حقوق الملكية، تكاليف المعاملات، والعقود، وهي أدوات نظرية عمقت التحليل الاقتصادي وجعلته أكثر براغماتية ودقة وفيما يلي تفصيل هذه المبادئ.

### 1-2-1- حقوق الملكية:

تفيد النظرية الحديثة للتنظيمات بأن لحقوق الملكية مكانة مركزية في التحليل الاقتصادي، فحقوق الملكية تعكس البنية التنظيمية المرنة والمفصلة والتي توفر حدا أقصى من عملية التبادل بين المتعاملين الاقتصاديين وحماية قصوى لمالكي تلك الحقوق، فكلما وفرت البنية التنظيمية سهولة أكبر في تبادل حقوق الملكية كلما أدى ذلك إلى زيادة في خلق الثروة والعكس صحيح.

و لكن تجدر الإشارة إلى أن المفهوم الاقتصادي لحقوق الملكية يختلف عن المفهوم القانوني، وفيما يلي تبيان لكلا المفهومين.

### أ- حقوق الملكية من وجهة النظر القانونية:

حسب المادة 544 من القانون المدني الفرنسي تعرف الملكية كالتالي:

“ La propriété est le droit de jouir et de disposer des choses de la manière la plus absolue, pourvu qu’on ne fasse pas un usage prohibé par les lois ou par les règlements”<sup>4</sup>.

وفي القانون المدني الجزائري في المادة "674" تعرف الملكية بأنها:

"حق التمتع والتصرف بالأشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين والأنظمة".

من المادتين السابقتين يتضح أن الملكية تتمثل في الحق المطلق في استخدام شيء ما أو الانتفاع بمزاياه، ولكن تحت جملة من القواعد العامة، أي أن الحرية الممنوحة لمالك الحق هي

<sup>4</sup> Cornu.G.(1990). « Droit civil », Paris, Montchrestien, P:17.

حرية مبدئية لأنها في النهاية مقيدة بجملة من القيود القانونية والاجتماعية، وتعتبر خاصية "الإطلاق" أولى خصائص حقوق الملكية من وجهة النظر القانونية<sup>5</sup>.

الخاصية الثانية هي "الخصوصية"، وتعني أن لا أحد يمكنه الاستفادة مما يملكه الآخرون رغما عنهم أو بدون علمهم فممنفعة الملكية خاصة وليست عامة<sup>6</sup>.

الخاصية الثالثة هي "الديمومة"، وتعني استمرارية أو أبدية حق الانتفاع والتصرف لصاحب الملك وإن انتهت حياته، حيث ينتقل هذا الحق إلى من يعينه هو في حياته أو يعين قانونيا بعد مماته. ضف إلى ذلك أن حق الملكية لا ينتفي إذا لم يمارس صاحبه حقوقه، إضافة إلى أن حق الملكية لا يخترق أو يسلب بالقوة ما عدا قوة الصالح العام المثبتة قانونا، وتجدر الإشارة إلى أن بعض حقوق الملكية تنعدم إذا انعدم تواجد الشيء المتعلقة به.

#### ب- حقوق الملكية من وجهة النظر الاقتصادية (الارتباط الوثيق بتكاليف المعاملات):

بالنسبة للنظرية الحديثة للتنظيمات ترتبط حقوق الملكية ارتباطا وثيقا بتكاليف المعاملات، هذه التكاليف تعكس ما يدفعه المتعاملون من مصاريف في سبيل البحث عن عقود جديدة أو تبادل حقوق الملكية وقد طور هذا المفهوم عقب المقال الشهير للاقتصادي Coase في سنة (1937)، حيث برر وجود المؤسسة الاقتصادية كوسيلة لتبادل حقوق الملكية والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية بوجود تكلفة للمعاملات المنسقة من خلال السوق وميكانيزماته من عرض وطلب وسعر، بالنسبة لمفهوم تكاليف المعاملات سنتعرض له لاحقا بشيء من التفصيل<sup>7</sup>.

بالنسبة لمفهوم حقوق الملكية من وجهة النظر الاقتصادية فهي تختلف عن مفهومها من وجهة النظر القانونية، فحقوق الملكية من الناحية الاقتصادية تمثل العلاقة بين الأفراد المتمتعين بحق استخدام أشياء معينة، وهي لا تعكس مطلقا علاقة الأفراد بالأشياء وبهذا الصدد يكتب الاقتصادي Pejovich:

"Les droits de propriété ne sont pas des relations entre les hommes et les choses mais des relations codifiées entre les hommes qui ont rapport à l'usage des choses"<sup>8</sup>.

<sup>5</sup> Maréchal.J.P.(1990). «Eléments d'analyse économique de la firme», Presses universitaires de Rennes, PP:124-128.

<sup>6</sup> Idem, P:129.

<sup>7</sup> Furuthbon.F.G & Pejovich.S.(1972). «Property rights and economic theory: a surey of recent literature», Journal of Economic Literature, Vol :X, n :4, PP:1137-1162.

<sup>8</sup> Greffe.X.(1994). P:81.



إذن، فحق الملكية المتعلق بشيء ما لا يمثل العلاقة بين هذا الشيء ومالكه، ولكن العلاقة بين هذا المالك والمتعاملين الآخرين فيما يتعلق بهذا الشيء. إن ندرة الموارد والأشياء تجعل الاستفادة منها بشكل جماعي أمراً مستحيلاً إلا في أحيان نادرة جداً وعليه فنظام حقوق الملكية السائد في اقتصاد ما يعكس جملة القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالموارد النادرة.<sup>9</sup>

مما سبق يتضح أن طبيعة ومحتوى حقوق الملكية يمثلان عاملاً أساسياً ومحورياً في فهم ميكانيزمات الأنظمة الاقتصادية<sup>10</sup>، حيث ترتفع فعالية الأنظمة الاقتصادية بارتفاع الثروة المنتجة داخل النظام ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظام متكامل من القواعد والقوانين التي تضمن تبادل حقوق الملكية وتضمن كذلك إنفاذها وتتعلق فعالية حقوق الملكية بشرطين أساسيين هما:

\* الخصوصية: وتمثل في الحرية المطلقة في استخدام الحق بشكل خاص من دون شريك وذلك في إطار القانون.

\* القابلية للتداول: ويتمثل هذا الشرط في إمكانية انتقال الحق من شخص إلى آخر مع كل المزايا، حيث يسمح ذلك بتواجد حقوق الملكية عند المتعاملين الأكفاء القادرين على استثمارها بشكل أقصى.

ويمكن تصنيف الأنظمة المختلفة المنظمة لحقوق الملكية إلى ثلاثة أنواع<sup>11</sup>:

- نظام الملكية العمومي: حيث يجب على المتعاملين احترام القواعد المنظمة للدخول أو الاستعمال المحددة من طرف الدولة.

- نظام الملكية الخاصة: حيث يكون من حق أصحاب حقوق الملكية التصرف في ملكياتهم وفقاً للأطر المحددة قانوناً واجتماعياً، وليس من حق من لا يملك الاعتراض على الصنف الأول ما دامت التصرفات داخل المحيط الاقتصادي مشروعة.

- نظام الملكية المشتركة: حيث ترجع الملكية إلى مجموعة من المتعاملين القادرين على إقصاء من لا يملك معهم، وهؤلاء المتعاملون المشتركون في ملكية معينة ترجع إليهم عملية الصيانة والحفاظة والتأمين الجيد لحقوق ملكيتهم.

<sup>9</sup> Furuthbon.F.G & Pejovich.S.(1972). Op.cit, P:1165.

<sup>10</sup> Idem.

<sup>11</sup> Bromeley.D.W.(1989). « Economic interests and institutions : the conceptual foundations of public policy », Oxford Basil Well, PP :204-206.

و تجدر الإشارة إلى أن لكل الأنظمة السابقة خصوصية تتعلق بتحديد حقوق الملكية وكيفية تبادلها وتثمينها، وهو ما يجعلها تختلف من ناحية قدرتها على خلق الثروة، وتوزيع الموارد وعليه فالنظام الأكثر فعالية هو ذلك الذي يعكس بنية تنظيمية دقيقة، مرنة ومفصلة تمكن من تحديد حقوق الملكية، الحفاظ عليها، وتداولها بشكل فعال ويسير.

أخيرا يمكن القول أن حقوق الملكية المتعلقة بأصل ما تتضمن حق الاستهلاك أو الاستخدام، الكراء أو التأجير أو التنازل عن هذا الأصل، إلا أن هذه الحقوق الثلاثة غير ثابتة أو محمية بشكل مطلق وعليه فالمعاملون مطالبون بالتحرك المستمر لتجنب السلوك العدائي من غيرهم تجاه حقوق ملكيتهم، ولذلك فإن أي تحرك للتثمين أو التنازل أو لحماية حقوق الملكية لا يخلو من تكاليف مصاحبة له ترتفع كلما خفت القواعد المنظمة للمحيط الاقتصادي، تدعى هذه التكاليف بتكاليف المعاملات<sup>12</sup>، وعليه فإن غياب هذه التكاليف من شأنه أن يسهل عملية تبادل تلك الحقوق مما يؤدي إلى وضعية مثلى تثمن تلك الحقوق وتؤدي إلى خلق ثروة قصوى، إلا أنه في الواقع الاقتصادي نلمس تواجد تكاليف للمعاملات في كل حركة أو عملية اقتصادية وهو ما يعقد عملية التبادل الحرتلك الحقوق<sup>13</sup>.

#### 2-2-1- العقود كأدوات لتبادل وتفعيل حقوق الملكية:

كما بينا سابقا لا تتعلق المبادلات داخل الأسواق بالمواد أو الأصول بقدر ما تتعلق بحقوق الملكية، هذه المبادلات تستنزف الكثير من الموارد بسبب عدم تمام العقود وعدم التحديد الدقيق والحماية الكاملة لحقوق الملكية، وبما أن التبادل المباشر لحقوق الملكية مكلف جدا ظهرت العقود لتلعب دور قنوات تبادل لتلك الحقوق حيث ترتبط فعالية العقود بمدى تقليصها لتكاليف المعاملات<sup>14</sup>.

شكلت دراسة طبيعة وأشكال العلاقات التعاقدية ميدانا خصبا للأبحاث الاقتصادية منذ سبعينات (1970) القرن الماضي، وبقيت كذلك إلى غاية يومنا هذا، حيث كانت أبرز الأعمال تلك المطورة من طرف الاقتصادي Williamson وبشكل عام من طرف نظرية تكاليف المعاملات، حيث لم يعد السوق يمثل الميكانيزم الوحيد لإتمام المعاملات بل ظهرت ميكانيزمات أخرى أكثر فعالية في تنسيق المعاملات كـ "المؤسسة" أو "البنى الهجينة".

<sup>12</sup> سيتم التعرض لمفهوم "تكاليف المعاملات" بشكل أوسع في بقية البحث.

<sup>13</sup> Barzel.Y.(1989). « The economic analysis of property rights », Cambridge University Press, P :22.

<sup>14</sup> Brousseau.E & Glachant.J.M.(2000). « Economie des contrats et renouvellement de l'analyse économique », Revue d'économie industrielle, n:92, 2<sup>e</sup> et 3<sup>e</sup> trimestre, PP :23-50.

نقطة الانطلاق في هذا السياق المتمحور حول العقود في طرح Williamson كانت بالاعتراف من جهة بما يسمى "بالمعاملة" المعرفة كعملية تبادل أو تداول لسلمة أو خدمة على مستوى مساحة زمانية ومكانية معينة، ومن جهة أخرى أهمية "العقود" كأداة لتحليل عملية التبادل والتعامل بين الفاعلين الاقتصاديين.

إن إحدى إنجازات نظرية تكاليف المعاملات تتمثل في ربط التكاليف بالبنية التنظيمية المعتمدة لضمان تبادل حقوق الملكية، فكلما قلت التكاليف المصاحبة للمعاملات كلما كانت البنية التنظيمية المعتمدة أكثر فعالية، حيث توفر جملة من سبل التعاقد وتحبي أطرافها مما يقلص أي تحرك استراتيجي من طرف المتعاقدين، ويرجع وجود تكاليف المعاملات إلى مصدرين اثنين هما<sup>15</sup>:

- مصدر قبلي للتكاليف: ويرجع إلى تكاليف البحث ومناقشة العقود لإبرامها.

- مصدر بعدي للتكاليف: ويرجع إلى تكاليف مراقبة تطبيق العقود المبرمة، تكاليف مواجهة التحركات الاستراتيجية للطرف الآخر للعقد، وأخيرا تكاليف متعلقة بخصوصية الأصول والتي لا يمكن استخدامها خارج إطار العقد المبرم.

وقبل توضيح العلاقة الرابطة بين تكاليف المعاملات والبنية التنظيمية المعتمدة تجدر الإشارة إلى الفرضيات السلوكية المعتمدة ضمن هذا الإطار النظري، حيث يذكر الاقتصادي الشهير Williamson<sup>16</sup> فرضيتين سلوكيتين أساسيتين هما:

\* محدودية عقلانية المتعاملين: مما يجعل إحاطتهم بكل ظروف العقد غير ممكنة مما يغذي تحركاتهم الاستراتيجية المناهضة للطرف الآخر من العقد.

\* أنانية وانتهازية المتعاملين: حيث أن أي متعامل يسعى إلى الانتفاع إلى أقصى حد من العقد المبرم حتى وإن أضر ذلك بالطرف الآخر.

وبشير Brousseau و Glachant<sup>17</sup> إلى أن نوع العقلانية المفترضة من طرف نظرية تكاليف المعاملات لها نتيجتان أساسيتان، الأولى هي محدودية المعرفة وبالتالي الاستعداد المتواصل للمتعاملين الاقتصاديين لتجنب أي تحرك استراتيجي للمنافسين أما الثانية فهي محدودية توقع المشاكل المستقبلية. مما سبق يتضح أن المتعاملين الاقتصاديين يواجهون حالة شك وعدم تأكد دائمة وغير قابلة للإخضاع لقوانين الاحتمالات، وهو ما يتسبب في مشكلة عدم تمام

<sup>15</sup> Williamson.O.E.(1996). « The politics and economics of redistribution and inefficiency», Oxford University Press, PP:195-213.

<sup>16</sup> Williamson.O.E.(1996). Op.cit.

<sup>17</sup> Brousseau.E & Glachant.J.M.(2000). Op.cit, P :32.

العقود والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشتمل على كل ما يمكن أن يحدث مستقبلاً، وإضافة إلى حالات الشك تؤثر الفرضية السلوكية الثانية على المعاملات من خلال رفع تكاليفها، حيث أن المتعاملين الأنانيين سيبحثون عن منفعة قصوى من أي عقد دون الأخذ بعين الاعتبار الضرر الممكن إلحاقه بالأطراف الأخرى، وبهذا الصدد يكتب Williamson عن الأنانية والانتهازية:

“ Par opportunisme j’entends une recherche d’intérêt personnel qui comporte la notion de tromperie ”<sup>18</sup>.

إن المركز الأساسي لأية عملية تحرك استراتيجي من طرف المتعاملين يتمثل في ما يسمى بالتسيير الاستراتيجي للمعلومة، والتي من خلالها يتمكن المتعاملون من الحفاظ على مصالحهم، ولا يمكن التقليل من هذه التحركات الاستراتيجية وما يصاحبها من تكاليف معاملات مرتفعة إلا من خلال تطوير نظام مفصل للتعاقد والذي يجمع بين ميزتين أساسيتين هما:

- أولاً تسهيل تبادل حقوق الملكية.

- ثانياً حماية مصالح الأطراف المتعاقدة وبالتالي تخفيض تكاليف المعاملات إلى أدنى مستوياتها.

يشير الاقتصادي<sup>19</sup> Lotter إلى أن ارتفاع تكاليف المعاملات يعود في كثير من الأحيان إلى ارتفاع خصوصية العقود، حيث أن هذه الخصوصية لا تمكن من يملكها من استخدام أصوله الدقيقة في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، وهو ما يجعل المتعامل الاقتصادي رهينة للطرف الآخر من العقد وبالتالي تبدأ التحركات الاستراتيجية من الطرفين لضمان مصالحهما، إن هذه الوضعية المذكورة من طرف الاقتصادي Lotter تبين الأهمية القصوى التي تكتسبها العقود، وإن كانت غير تامة، في تكريس تبادل حقوق الملكية بفعالية تزداد مع ازدياد تفصيل تلك العقود.

- 2: التنظيمات، المؤسسات وقواعد اللعبة كأدوات تحليلية للبنى الاقتصادية.

إضافة إلى الأدوات النظرية المذكورة سابقاً، كحقوق الملكية، تكاليف المعاملات، العقود، تعتمد النظرية الحديثة للتنظيمات على جملة من الأدوات النظرية المطورة لتحليل النشاط الاقتصادي وتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية.

<sup>18</sup> Williamson.O.E.(1996). Op.cit, P:70.

<sup>19</sup> Lotter.F.(1995). « Coûts de transactions et fondements de l’intervention publique », Revue d’économie Industrielle, n :71, 1<sup>er</sup> trimestre, PP :163-180.

إن التنظيمات، المؤسسات والقواعد الرسمية وغير الرسمية تعتبر أدوات تحليلية متطورة لم يتم إدراجها في التحليل التقليدي، إلا أنها متواجدة بشكل متواصل وعميق في تحليل النظرية الحديثة للتنظيمات، وفيما يلي بسط لمختلف المفاهيم المذكورة مع تبيان لأهميتها في عملية التحليل عموماً وتبرير ضرورة عملية التعديل الاقتصادي من عدمه على وجه الخصوص.

## 1-2- قواعد اللعبة (الرسمية وغير الرسمية) " Règles du Jeu Formelles et Informelles".

تفترض النظرية الحديثة للتنظيمات بأن الأشخاص أو المتعاملين الاقتصاديين يتبعون مصالحهم الخاصة بعقلانية محدودة ولذلك يقومون بشكل متواصل بتبادل حقوق الملكية من خلال بنى تسييرية عن طريق إبرام عقود مختلفة، ثم إن وجود تكاليف للمعاملات يعدل من وضعية كل طرف متعاقد حيث يزداد تخوفهم من التحركات الاستراتيجية للأطراف المقابلة، وهو ما يجعلهم يسعون إلى إبرام عقود متناهية التفصيل تفادياً لأي مخاطر مستقبلية.

ولا يمكن التقليل من تكاليف المعاملات، والتي تكون في بعض الأحيان مدمرة إلا من خلال عقود مفصلة تحدد فيها جملة من القواعد الواضحة والدقيقة والتي تحمي كلا من طرفي العقد، ولا يمكن لتلك العقود أن تكون فعالة إلا إذا وضعت في إطار أشمل من القواعد العامة الرسمية، "القوانين، اللوائح، التشريعات"، وغير الرسمية، "كالعرف، العادات، التقاليد" والتي من شأنها تيسير سريان مفعول القواعد المحددة داخل العقود المبرمة، ويمكن الرجوع إلى طرح الاقتصاديين North و<sup>20</sup> Davis، فيما يتعلق بتبيان التفرقة بين ما يسمى بالمحيط التنظيمي والبنية التنظيمية، حيث يكتب الاقتصاديان:

"The institutional environment is the set of fundamental political, social and legal ground rules that establishes that basis for production, exchange and distribution. Rules governing elections, property rights, and the right of contract are examples..."<sup>21</sup>.

و يكتبان عن البنية التنظيمية:

" An institutional arrangement is an arrangement between economic units that governs the ways in which these units can cooperate an/or complete. It (...) provides a

<sup>20</sup> Davis.L.E & North.D.C.(1971). « Institutional change and Aerican Economic growth », Cambridge University Press. PP :6-7.

<sup>21</sup> Idem.

structure within its members can cooperate.....or it provide a mechanism that can effect a change in laws or property rights<sup>22</sup>.

إذن يعرف Davis و North المحيط التنظيمي بأنه جملة من القواعد السياسية، الاجتماعية والقانونية الأساسية، والتي من خلالها يتم تنظيم النشاطات المتعلقة بالإنتاج، التبادل والتوزيع ومثال ذلك، القواعد المحددة للحملات للانتخابية، أو المنظمة لحقوق الملكية أو أيضا تلك المتعلقة بإبرام العقود.

أما البنية التنظيمية فهي عبارة عن هيكل تنظيمية معينة، تجمع بين الوحدات الاقتصادية وتحدد الميكانيزمات التي من خلالها يمكن لهذه الوحدات أن تتعاون أو تتنافس فيما بينها، والبنية التنظيمية أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية، حيث من خلالها يمكن تفعيل حقوق الملكية، حمايتها أو تبادلها. كما أن مرونة هذه البنية تمكن من تقبل عملية التغيير التنظيمي الذي يطرأ من حين إلى آخر، وكمثال عن عملية التغيير التنظيمي نجد عملية الإصلاح الاقتصادي والتي لا تعدو كونها تغييرا في البنية التنظيمية من خلال حذف، إضافة، أو تعديل قواعد اللعبة الاقتصادية<sup>23</sup>.

إن الدمج ما بين المفهومين السابقين "المحيط التنظيمي والبنية التنظيمية"، من شأنه أن يؤدي حسب North<sup>24</sup>، إلى تكوين ما يسمى بنظرية التغيير التنظيمي والتي تعطي فكرة مطورة ودقيقة عن تطور الأنظمة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التنظيمات والمؤسسات.

## 2-2- التنظيمات والبنى التنظيمية:

تعتبر التنظيمات أحد أهم الركائز النظرية المستخدمة في النظرية الحديثة للتنظيمات، حيث أعطت هذه الأداة عمقا لتحليل الأنشطة الاقتصادية وخاصة ما تعلق منها بعملية التغيير التنظيمي، يمكن التعرض لمفهوم التنظيمات من وجهتي نظر مختلفة أحدهما تقليدية والأخرى حديثة.

### 2-2-1- المفهوم التقليدي للتنظيمات:

لم يكن من السهل التوصل إلى مفهوم واضح ودقيق للتنظيمات<sup>25</sup> في الفكر التقليدي، حيث تراوحت التنظيمات بين كونها جملة من العادات، التقاليد والأعراف، وكونها بني ثقافية

<sup>22</sup> Davis.L.E & North.D.C.(1971).Op.cit.

<sup>23</sup> Brouseau.E.(1996). « Intermediation par les réseaux : quelles institutions ? », Economica, Paris, P:171.

<sup>24</sup> North.D.C.(1991). « Institutions », Journal of Economic Perspectives, Vol :5, n :1, PP:97-112.

<sup>25</sup> Commons.J.R.(1899). « A sociological view of sovereignty », American Economic Review, Vol :82, n :4, P:4.

متكاملة مشكلة من جملة من القواعد غير الرسمية التي تتطور بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهذا الصدد يكتب الاقتصادي Veblen ما يلي:

" the economic life history of the individual is a cumulative process of adaptation of means to ends that cumulatively change as the process goes on both the agent and his environment being at any point the outcome of the last process. His methods of life are enforcing upon him by his habits of life carried over from yesterday and the circumstances left as the mechanical residue of the life of yesterday<sup>26</sup>."

إذن تنشأ التنظيمات وتتطور من خلال احتكاك المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين مع بعضهم البعض وأيضا مع جملة التنظيمات المؤطرة لمختلف تعاملاتهم، فتداخل الفعل الاجتماعي والفعل الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى خلق قواعد جديدة وتطوير أخرى قديمة، مما يجعل عملية تطور التنظيمات تتواصل بشكل مستمر، إلا أن الاحتكاك المتواصل بين هذه القواعد والمتعاملين معها قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات قد تكون جد مكلفة، وعليه يجب الانتباه إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي قد تكون أحد أشكال تطور التنظيمات وينبغي أن تتم بحذر شديد كي لا تتحول إلى مصدر فوضى اقتصادية واجتماعية.

ويكتب الاقتصادي Commons حول مفهوم التنظيمات:

" If we endeavor to find a universal circumstance common to all behavior know as institutional, we may define an institution as collective action in control, liberation and expansion of individual action. Collective action ranges all the way from unorganized custom to the many organized going concerns, such as the family, the corporation, the trade association, the trade union, the reserve system, the state<sup>27</sup>."

إذن حسب الاقتصادي Commons، تعتبر التنظيمات جملة القواعد الناجمة عن الحركة الجماعية "Collective Action"، والتي من شأنها تأطير حركة المتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين، ويضم إلى جملة القواعد المذكورة كل عرف أو تقليد أو نظام صادر عن تجمعات منظمة كالأسرة، اتحاد تجاري، الدولة.....الخ. ما يلاحظ على فكر Veblen و Commons هو

<sup>26</sup> Veblen.T.(1914). « The instinct of Workmanship », The American Journal of Sociology, Vol :3, n :5, PP :72-75.

<sup>27</sup> Commons.J.R.(1931). « Institutional Economics », The American Journal of Sociology, Vol :20, n :5, July, P :649.

محدوديته في رسم مفهوم دقيق للتنظيمات، والتي لم يستطيعا إخراجها من الطابع غير الرسمي إلى الحيز الرسمي من القواعد المؤطرة للحركة والتعامل داخل المحيط الاقتصادي. الاقتصادي Hamilton، يجد صعوبة أيضا في تحديد مفهوم واضح للتنظيمات، ويكتب بهذا الصدد:

“ It connotes a way of thought or action of some prevalence and permanence, which is embedded in the habits of a group or the customs of a people (...). Institutions fix the confines of and impose from upon the activities of human beings”<sup>28</sup>.

مهما يكن من أمر الاقتصاديين السابقين، يمكننا القول بأن التنظيمات في الفكر التقليدي لم تعد كونها جملة القواعد غير الرسمية، المقبولة اجتماعيا والتي تسمح بتفاعل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وتتطور بفعل احتكاكهم المتواصل.

## 2-2-2- المفهوم الحديث للتنظيمات:

عرف المفهوم الحديث للتنظيمات تطورا كبيرا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث توسع المفهوم التقليدي ليشمل نوعا جديدا من القواعد، ألا وهي القواعد الرسمية (كالدستور، القوانين، اللوائح والمراسيم)، إضافة إلى القواعد غير الرسمية (كالعادات، المعاملات، والعقود العرفية....). إن جملة القواعد المكونة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية تشكل عند الاقتصادي North<sup>29</sup> ميكانيزمات اللعبة الاقتصادية والتي تسهل تعاملات الأفراد وتبادلاتهم لحقوق الملكية، وبالتالي تقلص من تكاليف المعاملات، ويكتب North بهذا الصدد ما يلي:

“As the formal rules (constitutions, statute and common law, regulation, etc) the informal constraints (behavior conventions, and internally imposed codes of conduct) and the enforcement characteristic of each, because they make up the incentive structure of society they define the way the game is played and the way they involve determines the way the game is played through the time (...). Institutions are the rules of the game, organizations are the players”<sup>30</sup>.

<sup>28</sup> Hamilton.W.H.(1937). « What means institutions ? », The American Journal of Sociology, Vol:26, n:11, November, P:84.

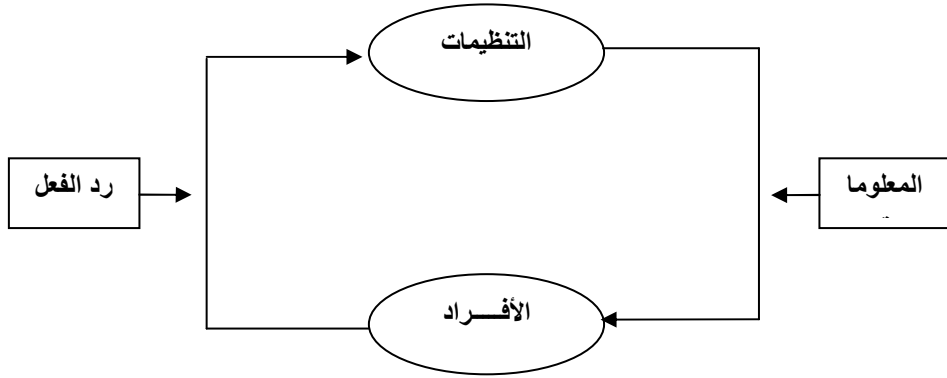
<sup>29</sup> North.D.C.(1991). Op.cit.

<sup>30</sup> Idem.



تمكن اقتصاديون آخرون مثل Rutherford<sup>31</sup> من إعطاء مفهوم أشمل للتنظيمات حيث ضمت كل ما يمكن أن يوضع كقواعد رسمية أو غير رسمية، والتي من شأنها تيسير تفاعل المتعاملين الاقتصاديين، وتسهيل مبادلاتهم الاقتصادية. إن توسيع المفهوم ليشمل كل القواعد دون تفرقة بين طبيعة القواعد الرسمية وغير الرسمية يضعنا أمام مشكل أساسي هو كيفية نشأة كلا النوعين وتطورهما عبر الزمن، وللخروج من هذا المأزق الفكري اقترح الاقتصادي Hodgson<sup>32</sup> مخططاً سمي بـ "مخطط الحركة، رد الفعل"، يبين من خلاله نشأة وتطور القواعد المكونة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية والتي حسب المخطط تنشأ وتتطور نتيجة تفاعل التنظيمات مع المتعاملين الاقتصاديين.

الشكل رقم 01: مخطط الحركة رد الفعل عند Hodgson.



المصدر: Hodgson.G.M.(1998). Op.cit, P:177.

إن المخطط المبين أعلاه يعتبر أوضح المخططات التي جمعت بين مختلف العوامل المؤدية إلى نشأة وتطور التنظيمات، فحسب Hodgson تنشأ التنظيمات من خلال رغبة الأفراد والمتعاملين في حماية حقوق ملكيتهم، وحماية وتنسيق مبادلاتهم الاقتصادية، ثم تأتي المرحلة الثانية والتي تأخذ فيها التنظيمات الناشئة الاستقلالية اللازمة أين تبدأ في بث جملة من القواعد المنظمة رسمية أو غير رسمية، والتي تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة وتقسيمها بشكل مغاير لما سبق، مما يدفع بالمتعاملين الاقتصاديين إلى السعي لحماية مصالحهم، وبالتالي

<sup>31</sup> Rutherford.M. & Samuels.W.J.(1997). « Maximization of welth as justice : an essay on Posnerian law and economics as policy analysis », Texas Law Review, December, P:147-172.

<sup>32</sup> Hodgson.G.M.(1998). « The economics of institutions », Elgar Reference Collection. UK, n :33, P:177.

الضغط على التنظيمات من أجل تعديل، حذف، أو سن قواعد جديدة تتماشى ومصالحهم الخاصة.

إن التفاعل المتواصل بين التنظيمات ومن يتعامل معها يؤدي إلى تطور متواصل لتلك التنظيمات وتعديل متواصل لجملة القواعد المتعامل بها، وهذا في إطار عملية متواصلة تدعى عملية "التغيير التنظيمي"<sup>33</sup>، وفيما يلي تبيان لمختلف مراحل عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر النظرية الحديثة للتنظيمات.

### 3- البعد التنظيمي للإصلاحات الاقتصادية.

إن تطوير مفهوم التنظيمات والمؤسسات من طرف النظرية الحديثة للتنظيمات مكن من التوصل إلى تفسير تطور الأنظمة الاقتصادية من خلال التركيز على ظاهرة محورية هي عملية التغيير التنظيمي، حيث تدخل المؤسسات والتنظيمات في حالة احتكاك وتفاعل متواصل ينتج عنه تعديل مستمر للبنية التنظيمية (القوانين والقواعد)، حيث أن التنظيمات تقوم ببث جملة من القواعد والقوانين المنظمة لمبادلات ومعاملات المؤسسات الاقتصادية وبقية المتعاملين فيما بينهم، وفي الوقت نفسه يسعى جميع المتعاملين إلى تعديل جملة القواعد بما يتماشى ومصالحهم الخاصة وهو ما يؤدي إلى عملية تغيير تنظيمي مستمر تصب في صميم ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي.

ولبسط فكرة التغيير التنظيمي المطورة من طرف الاقتصادي North استعنا بأعمال الاقتصادي Challen<sup>34</sup>، والذي يرى بأن فكرة North حول الموضوع ترتكز على فرضيتين أساسيتين:

\* الفرضية الأولى: هي أن التنظيمات من صنع الإنسان، وبالتالي تعدل وتتطور نتيجة تحركات من وضعها أولاً، وعليه لا بد أن تنطلق نظرية التغيير التنظيمي من الإنسان أو الفرد.

\* الفرضية الثانية: هي أن عملية التغيير التنظيمي تنشأ نتيجة تفاعل المتعاملين الاقتصاديين إلى وجود إمكانية تحقيق منافع أو تجنب مضار أي كان نوعها نتيجة تعديل أو تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية، وهو ما يدفع المتعاملين إلى الضغط على التنظيمات بحثاً عن البنية التنظيمية المثلى المعظمة لدالة منفعتهم الاقتصادية.

<sup>33</sup> Ostrom.E.(1990). «Institutions in the institutional changes», Journal of Law and Economics, August, Vol:89, n:5, PP:366.

<sup>34</sup> Challen.R.(2000). «Institutions, transactions costs and environmental policy», Chaltenham, P:21.

ومن أجل فهم أوضح للتفاعل المؤدي إلى عملية التغيير التنظيمي يمكن الانطلاق من أنواع المتعاملين، حيث يوجد نوعان اثنان هما الاقتصاديون والسياسيون، حيث يبحث النوع الأول عن المنفعة المادية أو تجنب الضرر بكل أنواعه ويسعى النوع الثاني إلى وضع جملة من القوانين التي تنظم المعاملات والمبادلات وتيسر تبادل حقوق الملكية وتحمي حاملها.

هذا الطرح يذكرنا بالإطار النظري المطور في مدرسة "المصالح الخاصة" حول عملية التعديل الاقتصادي، نشأتها وتطورها، إلا أن الطرح المقدم من طرف النظرية الحديثة للتنظيمات يعتبر أعمق وأشمل، ذلك أن عملية التغيير التنظيمي المرادفة لعملية الإصلاح الاقتصادي في نظرية المصالح الخاصة تخطت كونها مجرد صفقة بين من يريد التغيير ومن يملك القدرة على التغيير إلى كونها عملية متواصلة ناجمة عن احتكاك طبيعي بين من يريد حماية مصالحه ومن يوفر التغيير في القواعد. إن الاستمرارية المفترضة في عملية التغيير التنظيمي تعكس جانبا ولو ضئيلا من النية الصالحة لدى من يسير التنظيمات في الحفاظ على الصالح العام من خلال عملية التغيير أو التعديل الاقتصادي وهي فرضية أسقطت من التحليل التقليدي.

و بما أن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون باستمرار عن منفعتهم المادية فلا بد أن تأخذ تحركاتهم أحد أشكال الاستراتيجيات التالية:

\* الاستراتيجية الأولى: تتمثل في الاستفادة من البنية التنظيمية على حالها دون تغيير أو تعديل.

\* الاستراتيجية الثانية: تتمثل في تغيير بنية التكاليف وبالتالي جملة العوائد من خلال تغيير التكنولوجيا دون المساس بالبنية التنظيمية.

\* الاستراتيجية الثالثة: تتمثل في محاولة تغيير بنية التكاليف وبالتالي جملة العوائد من خلال تعديل أو تغيير البنية التنظيمية إذا ما اتضح أن تغيير التكنولوجيا مكلف جدا<sup>35</sup>.

إن الاستراتيجية الثالثة تنجم عن ضغط المتعاملين الاقتصاديين على السياسيين ويتم ذلك بطريقتين، إما مباشرة أو غير مباشرة، من خلال مجموعات مصالح متسعة وتختلف استجابة المتعاملين السياسيين حسب تغير النقاط التالية:

\* مدى تعقيد الآلية والبنية التنظيمية التي من خلالها يمكن إجراء عملية التغيير التنظيمي.

<sup>35</sup> Denzau.A.T. & North.D.C.(1994). « Shared mental models, ideologies and institutions », Kyklos, Vol:47, PP:3-31.

\* فكر ومبادئ كل مجموعة سياسية، فالجميع لا يتقاسمون وجهات النظر نفسها.

\* مدى قوة الدولة وقدرتها على التفرقة بين ما يلائم الصالح العام وما يعارضه<sup>36</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التغيير التنظيمي المبينة سابقا تندرج تحت إطار عملية الإصلاح الاقتصادي التي تمس أغلب الاقتصاديات في العالم بما في ذلك القطاعات الحكومية والمندرجة تحت ما يسمى بالمحتكر التاريخي أو التقليدي، وعليه فإن عملية التغيير التنظيمي تضم في تحليلها الإجابة عن تساؤلين اثنين، الأول اقتصادي ويتعلق بمدى وكيفية تأثير القواعد على خلق وتدمير الثروة، أما التساؤل الثاني فيتعلق بالجانب السياسي، وهو كيف تتطور القواعد والتنظيمات المعمول بها.

يمكن الإشارة أيضا إلى كون عملية التغيير التنظيمي لا تخلو من صراعات مصاحبة لها، حيث أن أي تعديل أو تغيير في قواعد اللعبة من شأنه التأثير إما بشكل مباشر أو غير مباشر على المردود المادي لكل متعامل اقتصادي أو حتى اجتماعي، مما يجعل عملية التغيير حساسة وخطيرة في بعض الأحيان إذا لم يراع فيها أصحاب القوة الاجتماعية أو الاقتصادية، وعليه قد تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي والتي تمثل وجها من أوجه عملية التغيير التنظيمي مقاومة قد تكون رسمية أو غير رسمية تتفاوت شدتها بحسب قدرة طرف المقاومة على ذلك.

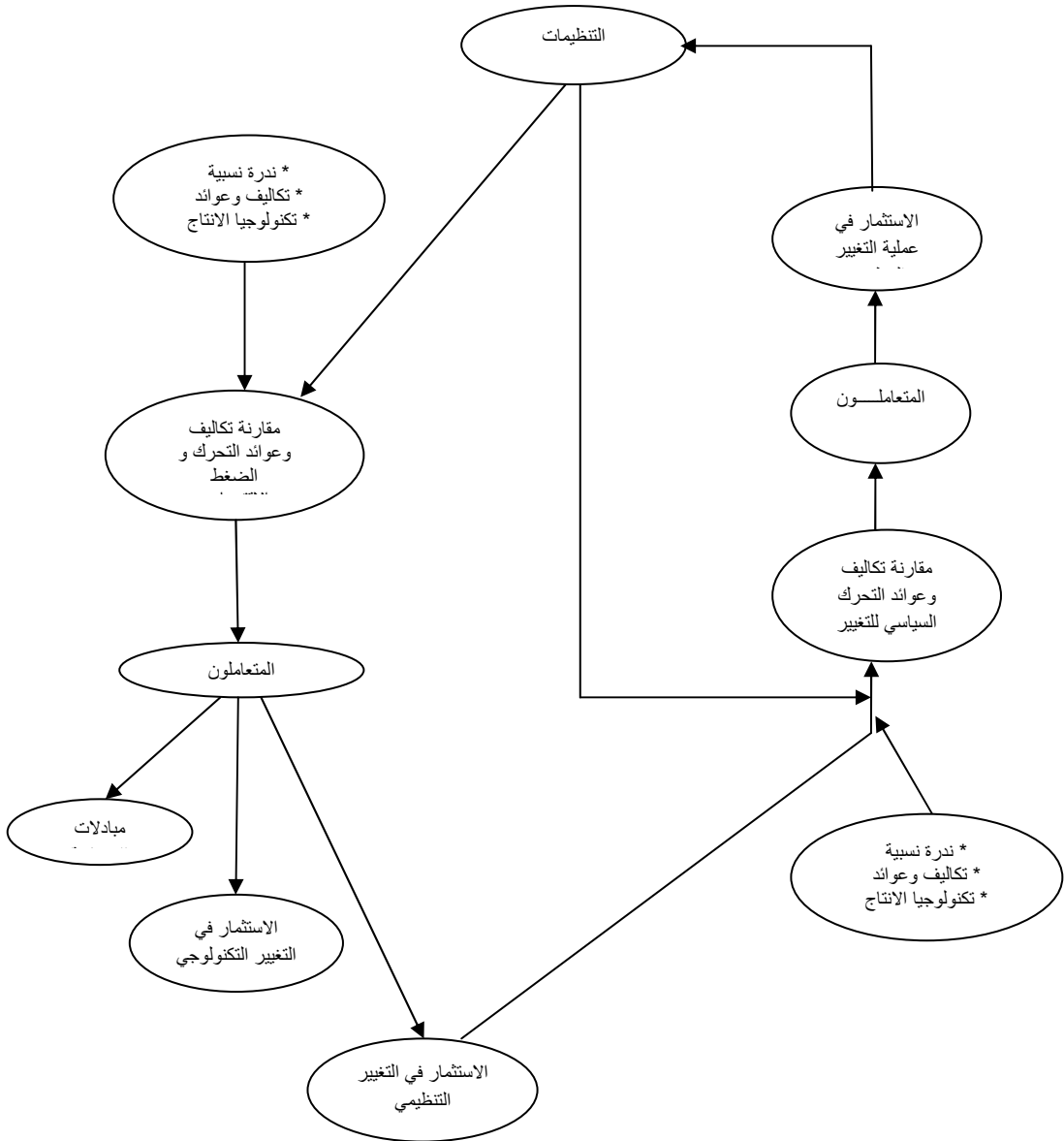
انطلاقا مما سبق يمكن أن نقول إن عملية التغيير التنظيمي المتواصل والناجم عن تفاعل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين فيما بينهم، إنما هي ظاهرة صحية تعكس ديناميكية وتطورا مستمرا في التنظيمات وفي البنى الاقتصادية، إلا أنه لا يجب إغفال إمكانية تحول ظاهرة التغيير التنظيمي إلى مؤشر فساد وتبديد للأموال العامة أو الصالح العام.

إن التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي تعكسه أية بنية تنظيمية إنما هو توازن هش، إن لم يحط بالمؤسسات ذات المناعة ضد عمليات الطلب على التغيير غير السوي، فلا بد إذن من الحيلولة دون تحول المؤشر الصحي المتمثل في عملية التغيير التنظيمي إلى مؤشر فساد، حيث أن توالي عمليات التغيير المتناقض في البنية التنظيمية من شأنه أن يبدد ثروات كبيرة ويدمر الصالح العام وحرية المبادرة الفردية، وهي وضعية اقتصادية حرجة للغاية تؤدي حتما إلى توترات اجتماعية وربما أمنية خطيرة.

<sup>36</sup> Denzau.A.T. & North.D.C.(1994).Op.cit.

والمخطط التالي يوضح عملية التغيير التنظيمي المقترحة من طرف الاقتصادي North:

الشكل رقم 02: مخطط التغيير التنظيمي عند North.



المصدر: Challen.R.(2000). Op.cit, P : 111

## - خلاصة:

حاولنا من خلال عرض أدوات النظرية الحديثة للتنظيمات بسط واستعراض جملة من الأفكار والأطروحات الثورية في مجال الإصلاح الاقتصادي والتغيير التنظيمي، حيث بدت الأهمية القصوى التي تكتسبها المفاهيم الجديدة كتكاليف المعاملات، حقوق الملكية، قواعد اللعبة وغيرها من الأفكار الأساسية في الرفع من فعالية البنى الاقتصادية وتطوير اقتصاد قوي وتنافسي.

في نهاية هذا البحث يمكن القول بأن جملة الفرضيات التي سيقى في بداية البحث تم إثباتها، حيث أن الفرضية الأولى والتي مفادها ارتباط فعالية البنية الاقتصادية بفعالية البنية التنظيمية المؤطرة لجملة المعاملات داخل المحيط الاقتصادي قد تم إثباتها، حيث تبين أن اقتصاد قويا لابد أن يرتكز على بنية تنظيمية، شفافة، مفصلة، عادلة وبسيطة، تضمن تبادلا يسيرا، سلسا وقليل التكاليف فيما يتعلق بتبادل حقوق الملكية الموجودة داخل المحيط الاقتصادي، كما أن توفير نظام تعاقدى ضامن للحقوق وللأطراف المتعاقدة، يعتبر من أساسيات ما يجب أن توفره البنية التنظيمية السائدة في اقتصاد ما، وهو ما ساقته الفرضية الثانية وتم تبيانها في ثنايا البحث.

الفرضية الثالثة تم إثباتها هي الأخرى، حيث تبين أن عملية الإصلاح الاقتصادي ما هي إلا عملية تغيير تنظيمي، أين يتم تغيير قواعد اللعبة وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى المساس بمصالح العديد من الأطراف والمتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي فلا بد من التيقن من أن عملية التغيير التنظيمي سيصاحبها مقاومة شرسة ورفض لجملة القواعد والقوانين الجديدة، وهو ما يستدعي انتباها خاصا من طرف القائمين على عملية الإصلاح حتى لا تتأزم الأوضاع ويغرق الاقتصاد في دوامة سحيقة من الفعل ورد الفعل.

أخيرا، لابد من الإشارة إلى أن المفاضلة بين بنى تنظيمية مختلفة يعتبر أمرا غاية في الصعوبة، إذ لا يتعلق الأمر بأرقام ونتائج وأشياء كمية، بل بقواعد وقوانين وتنظيمات قد تختلف فيما بينها إلى ما لا نهاية من الحالات، مما يجعل المفاضلة بين أشياء كيفية لا كمية أمرا غاية في التعقيد والصعوبة كما أن بنية تنظيمية معينة قد تكون صالحة وملائمة لاقتصاد ما دون آخر، وهو ما يدفعنا إلى القول بضرورة التركيز على ما يمكن أن يرفع من فعالية بنية تنظيمية دون أخرى بدل الاهتمام بمدى فعالية بنية تنظيمية مقارنة ببنى أخرى.

**- المراجع:****- الكتب:**

- Mecuro.N & Medema.S.G.(1997). « Economics and the law », Princeton University Press.
- Eggertson.T.(1990). « Economic behavior and institutions", Cambridge University Press.
- Cornu.G.(1990). « Droit civil », Paris, Montchrestien.
- Maréchal.J.P.(1990). « Eléments d'analyse économique de la firme », Presses universitaires de Rennes.
- Bromeley.D.W.(1989). « Economic interests and institutions: the conceptual foundations of public policy », Oxford Basil Well.
- Barzel.Y.(1989). « The economic analysis of property rights », Cambridge University Press.
- Williamson.O.E.(1996). « The politics and economics of redistribution and inefficiency», Oxford University Press.
- Davis.L.E & North.D.C.(1971). « Institutional change and American Economic growth », Cambridge University Press.
- Brousseau.E.(1996). « Intermédiation par les réseaux : quelles institutions ? », Economica, Paris.
- Chalen.R.(2000). « Institutions, transactions costs and environmental policy », Chaltenham.

**- المقالات:**

- Furuthbon.F.G & Pejovich.S.(1972). « Property rights and economic theory : a survey of recent literature », Journal of Economic Literature, Vol :X, n :4.
- Brousseau.E & Glachant.J.M.(2000). « Economie des contrats et renouvellement de l'analyse économique », Revue d'économie industrielle, n :92, 2<sup>e</sup> et 3<sup>e</sup> trimestre.
- Lotter.F.(1995). « Coûts de transactions et fondements de l'intervention publique », Revue d'économie Industrielle, n :71, 1<sup>er</sup> trimestre.
- North.D.C.(1991). « Institutions », Journal of Economic Perspectives, Vol :5, n :1.
- Denzau.A.T. & North.D.C.(1994). « Shared mental models, ideologies and institutions », Kyklos, Vol :47.

- ^ Commons.J.R.(1899). « A sociological view of sovereignty », American Economic Review, Vol :82, n :4.
- ^ Commons.J.R.(1931). « Institutional Economics », The American Journal of Sociology, Vol :20, n :5, July.
- ^ Hamilton.W.H.(1937). « What means institutions? », The American Journal of Sociology, Vol :26, n :11, November.
- ^ Rutherford.M. & Samuels.W.J.(1997). « Maximization of wealth as justice : an essay on **Posnerian** law and economics as policy analysis », Texas Law Review, December.
- ^ Hodgson.G.M.(1998). « The economics of institutions », Elgar Reference Collection. UK, n :33.
- ^ Ostrom.E.(1990). « Institutions in the institutional changes », Journal of Law and Economics, August, Vol :89, n :5.
- ^ Veblent.T.(1914). « The instinct of Workmanship », The American Journal of Sociology, Vol :3 ,n :5.

#### - قائمة الأشكال:

العنوان	رقم الشكل
مخطط الحركة رد الفعل عند Hodgson	1
مخطط التغيير التنظيمي عند North	2